الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/51/168
21 February 1997

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١٦٨ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/51/602)]

١٦٨/٥١ - بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٤٨ و ١٧٠/٤٨ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و١٠٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تشير أيضا إلى النتائج والتوصيات المتفق عليها للاجتماعين الأول[١] والثاني[٢] للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، اللذين عقدا في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على التوالي، ولا سيما النتائج والتوصيات الصادرة عن الاجتماعين المذكورين أعلاه والمتعلقة بالدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

وإذ تدرك أن الجهود الشاملة التي تبذلها البلدان المستقلة حديثا والبلدان النامية غير الساحلية في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، في سعيها من أجل دخول الأسواق العالمية عن طريق إنشاء شبكة للمرور العابر تضم عدة بلدان، يعرقلها افتقارها إلى منفذ إقليمي موصل إلى البحر وموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية،

---

(١) أنظر: TD/B/40 (1)/2 - TD/B/LDC/AC.1/4.

(٢) أنظر: TD/B/42 (1)/11 - TD/B/LDC/AC.1/7.

وإذ تؤيد الجهود التي تبذلها في الوقت الحاضر الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية من خلال الترتيبات ذات الصلة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بإنشاء هيكل أساسي للمرور العابر يحظى بمقومات البقاء،

وإذ ترى أن حصيلة الندوة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، المعقودة في نيويورك، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ولا سيما الوثيقة المعنونة "الإطار العام للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين"[٣] هي مساهمة عملية في الأهداف والجهود الإنمائية للأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما بالتقرير المرحلي للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون "تقرير مرحلي عن التدابير الرامية إلى تحسين بيئة المرور العابر في آسيا الوسطى"[٤]، وإذ ترى أن مشاكل النقل العابر التي تواجهها منطقة آسيا الوسطى يلزم النظر إليها على ضوء التغيرات الاقتصادية والتحديات المقترنة بها، بما فيها على وجه التحديد أثر هذه التغيرات على التجارة الدولية والتجارة فيما بين بلدان المنطقة المعنية،

وإذ تدرك أن أي استراتيجية نقل عابر للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى، ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، كيما تكون فعالة، ينبغي أن تتضمن إجراءات تعالج، في الوقت ذاته، المشاكل الملازمة لاستخدام طرق النقل العابر الموجودة والتعجيل بإقامة طرق جديدة بديلة تعمل بسلاسة،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولي التي تقدم لتحسين معالجة المشاكل التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

١ - تحيط علما بنتائج الاجتماع التقني المعني بطرق النقل العابر بين آسيا الوسطى والأسواق العالمية[٥] المعقود في أنقرة، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٢ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والحكومات المعنية إلى أن يواصلوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ووفقا للأولويات البرنامجية المتفق عليها وفي حدود الموارد المالية الموجودة، وضع برنامج لتحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية؛

---

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) A/51/288، المرفق.

(٥) انظر: UNCTAD/LLDC/Misc.4.

٣ - تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، في حدود ولاياتها، إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة إلى الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، لتحسين بيئة المرور العابر لتلك البلدان؛

٤ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل، في نطاق تنفيذ هذا القرار، دراسة الطرق الممكنة للتوصل إلى ترتيبات تعاونية أكثر فعالية بين الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من دول المرور العابر وتشجيع مجتمع المانحين على القيام بدور داعم أكثر فعالية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٦
١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٦